جهود الدول والمنظمات في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

هاني صلاح الدين غريب
باحث ماجستير كلية التجارة جامعة قناة السويس
شريفة فاضل محمد ـ سلوى السعيد فراج

الملخص:

تعتبر الهجرة إحدى الظواهر المعروفة منذ قديم الزمان، وقد ساعدت على بناء الحضارات والمجتمعات، ولكن في العصر الحديث وبعد نشأة الدولة القومية المحددة بحدود معينة؛ وُضِعَت قوانين تنظم عملية انتقال الأفراد بين الدول، ولذلك أصبحنا نقسم الهجرة إلى نوعين: هجرة شرعية، وأخرى غير شرعية، فمفهوم الهجرة غير الشرعية يختلف تماماً عن الهجرة الشرعية، وذلك لأن الهجرة غير الشرعية تمثل انتهاك للقوانين الخاصة بالهجرة للبلد المهاجر إليه، ويكمن السبب وراء تلك الهجرة في المعاناة من الفقر والأحوال الاقتصادية السيئة المنتشرة في البلد الطاردة، وفي العديد من الدول الأخرى، وقد يتعرض المهاجرون بالطرق غير الشرعية إلى العديد من المخاطر مثل الغرق، أو المعاناة النفسية التي تتمثل في الشعور بالإحباط وفقدان الأمل. وتُعرَّف الهجرة غير الشرعية بأنها انتقال الإنسان من موطنه الأم إلى بلاد أخرى من أجل الإقامة بها بشكل دائم، إلا أن هذا الانتقال لا يتفق مع القواعد والأحكام الخاصة بالهجرة بين الدول، والتي نصّ عليها القانون الدولي والداخلي.

لذا سعت العديد من الدول في التصدي لتلك الظاهرة فتبنت إجراءات سياسية، قانونية، واقتصادية للحد من الهجرة غير الشرعية، نظرًا لأهمية الموضوع الواسعة في الآونة الأخيرة، وتشكيله هاجسًا مخيفًا؛ فهو يثبت وجوده على كل الأصعدة خاصة بعد التقائه مع تعاريف (الإرهاب). فالأمر يحتاج إلى دراسة واعية لجذور هذه المشكلة، وإيجاد الحلول الممكنة في التصدي لهذه الظاهرة، وخلق وتطوير برامج تنموية في الدول المصدرة للمهاجرين، وتمكينهم من فرص عمل، كما يتطلب وضع استراتيجيات على مدى بعيد في التصدي لهذه الظاهرة عبر تعاون المنظمات والدول

في إقامة مشاريع مشتركة وتحقيق قدر من الاستقرار لتأمين مصادر العيش الكريم للفرد فيها، وعدم تسويق هذه المشكلة للمزيد من الدعم أو الضغط على بعض الأطراف.

الكلمات الدالة: الهجرة ـ الدول ـ جهود ـ التصدي ـ ظاهرة ـ الهجرة غير الشرعية

Abstract:

Migration is one of the phenomena known since ancient times, and it has helped to build civilizations and societies, but in the modern era and after the emergence of the nation-state defined by certain borders, laws have been developed that regulate the process of movement of individuals between countries, so we have come to divide migration into two types: legal migration, and illegal one, the concept of illegal migration is completely different from legal migration, because illegal migration represents a violation of the laws on migration to the country to which it is migrating, and the reason behind this migration lies in suffering from Poverty and poor economic conditions are prevalent in the country and in many other countries, and illegal migrants may be exposed to many risks such as drowning, or psychological suffering that consists of feeling frustrated and hopeless .Illegal migration is defined as the movement of a person from his home country to other countries in order to reside permanently, but this transfer is inconsistent with the rules and provisions on migration between Countries, which are stipulated in international and domestic law .Therefore, many countries have sought to address this phenomenon and have adopted political, legal and economic measures to reduce

illegal immigration, given the wide importance of the subject in recent times, and its formation of a frightening obsession; it proves its existence at all levels, especially after its convergence with the definitions of "terrorism ."It requires a conscious study of the roots of this problem, finding possible solutions to address this phenomenon, creating and developing development programs in the countries of origin of migrants, and enabling them to have job opportunities, as well as the development of long-term strategies to address this phenomenon through the cooperation of Organizations & Countries in the establishment of joint projects and the achievement of a degree of stability to secure sources of decent living for the individual in them, and not to market this problem for more support or pressure on some parties.

Keywords: Migration – Countries – Efforts – Address – phenomenon – Illegal Immigration

مشكلة البحث:

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أهم الظواهر العالمية الممثِلة لإحدى المشكلات المزمنة التي تواجه دول العالم نتيجة الفجوة الحضارية والتنموية والاقتصادية المتزايدة بين الدول الغنية والدول الفقيرة مُخَلِفة إشكاليات متعلقة بالتنمية والأمن والاندماج، حيث تثير قلق العديد من الدول وعلى رأسها الدول الأوروبية المستقبلة للمهاجرين خاصةً بعد ما وصلت إليه من وجود ظواهر سلبية أدت إلى مشكلات مثل الإرهاب والعنف، تجارة المخدرات، الإتجار في البشر، الجريمة المنظمة وغيرها؛ مما أدى إلى معارضة العديد من الأحزاب والتيارات السياسية لتواجد الأجانب بتلك الدول.

ويمكن النظر للمشكلة من جانب آخر يتمثل في الآثار السلبية التي تترتب على الهجرة نتيجة الضغط على مرافق المدن المستقبلة، وتعقد المصالح، والتزايد السكاني المطرد الذي يترتب عليه ارتفاع معدلات الجريمة من عمليات السطو والنهب والسرقة وتخريب بالممتلكات العامة والخاصة والاعتداءات، كنتيجة إلى فقدانهم للاهتمام والرعاية والعناية والشعور بالمسؤولية وفقدان الأمن والطمأنينة وغياب الأمل في المستقبل.

ومن هنا نطرح بعض التساؤلات:

١. ما هي المخاطر المَحِيقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
٢. هل للمتغيرات الدولية الراهنة أثر في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
٣. ما هو حجم تأثر اقتصاديات الدول والمنظمات والأفراد بظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
٤. ما هي البدائل التي توفرها المنظمات لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
٥. ما هي التدابير التي تتخذها الدول لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في إلقاء الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومعرفة أبعادها وتحليل بعض المقترحات للحد من الظاهرة وإبراز دور الدول والمنظمات في التصدي لها وذلك خلال الفترة منذ بداية ثورات الربيع العربي ديسمبر ٢٠١٠ حتى التعديل المصري الأخير لقانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين إبريل ٢٠٢٢.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

١. وضع إطار مقترح للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
٢. المساهمة في توضيح العلاقة بين دول المنبع والمقصد والممر
٣. توضيح قوانين الهجرة في العديد من الدول

تساؤلات البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، تم صياغة السؤال الرئيسى للبحث على النحو التالى: **ما هى جهود الدول والمنظمات في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟.**

ويتفرع منه التساؤلات الآتية:

- ما هى محددات الهجرة غير الشرعية ؟
- ما دور المنظمات الدولية والاقليمية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
- كيف تعالج الدول ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

ومن خلال التساؤلات السابقة سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: محددات الهجرة غير الشرعية

المبحث الثانى: معالجة المنظمات الدولية والاقليمية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

المبحث الثالث: معالجة الدول لظاهرة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: محددات الهجرة غير الشرعية

أولاً: محددات الهجرة غير الشرعية دولياً:

بلغ طول الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك ٣١٦٩ كم وتعتبر الحدود الأطول في العالم بين دولتين على مدى عشرات السنين الماضية، تسجل هذه الحدود قصص المآسي للفقراء المكسيكيين الهاربين من الفقر والحالمين بالعيش في العالم الجديد الثري، فالحكومة الأمريكية تنفق مليارات الدولارات سنويا لحماية حدودها من تدفق الجياع ، وأيضا من تدفق المخدرات الأسلحة، ويبلغ عدد حرس الحدود الأمريكية مع المكسيك ١٧٠٠٠ عنصر. ولا تقتصر حماية هذه الحدود الشاسعة على الحرس الوطني الأمريكي الرسمي بل يوجد متطوعون من المواطنين الأمريكيين يشاركون في حماية حدود بلادهم لاعتقادهم أن الهجرة غير الشرعية تضر بالاقتصاد الأمريكي وتقلل من فرص عمل المواطنين الأمريكيين.

وأخذت هجرة العمالة من دول أمريكا اللاتينية للعمل بالخارج شكل الظاهرة، خلال الحقبة التي بدأت منذ منتصف الخمسينيات واستمرت حتى الآن، وبالرغم من اختلاف دوافع الهجرة وأسبابها من فئة إلى أخرى، فإننا نستطيع تأكيد أن العامل الاقتصادي

والدخل المرتفع الذي تحصل عليه العمالة المهاجرة من دول أمريكا اللاتينية يعتبر من أهم عوامل الجذب للسفر إلى الخارج. وطبقا لتقديرات الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، يمثل المهاجرون من أمريكا اللاتينية في الدول الأخرى للأمريكيتين نحو ٢.٧% من إجمالي عدد سكان أمريكا اللاتينية، كما يمثلون ١٢.٧% من جميع المهاجرين على مستوى العالم. كما أن الحقائق تؤكد أن مجموعات المهاجرين الذين يحاولون دخول أمريكا سواء كانوا قادمين من المكسيك نفسها أو من غيرها من الدول اللاتينية يسعون إلى مجرد الحصول على فرص أفضل للعمل والحياة كما أن هذه الفئة من المهاجرين ساهمت بشكل يصعب إغفاله في دفع عجلة الاقتصاد الأمريكي وتولي الوظائف التي يأنف الأمريكيون من القيام بها وفي الوقت نفسه تعد تحويلاتهم السنوية بمثابة أحد مصادر الدعم الرئيسية للاقتصاد المكسيكي.

وقد جاءت هذه الهجرات نتيجة مجموعة من العوامل المتنوعة:

١- رسم وتحديد الحدود السياسية بين دول المنطقة، أسفرت عن شطر المجتمعات ذات الهوية المشتركة وتوزيعها في أكثر من دولة، وبالتالى فإن بعض هذه المجتمعات تمتع بوفرة في الأراضى وانخفاض في الكثافة السكنية وقلة الأيدى العاملة، مما جعلها مقصدا للعديد من موجات الهجرة من الدول المجاورة، والتي سهلت عبور الحدود بلا مشقة أو صعوبة كبيرة وفي هذا الإطار.

٢- أزمات النفط في السبعينيات وأوائل القرن الحادى والعشرين، حيث شهدت هذه الفترات ارتفاعا متواصلا في أسعار النفط، أسفرت عن حدوث اختلالات وتفاوتات بين دول أمريكا اللاتينية، حيث تمتعت الدول المنتجة للنفط، بازدهار اقتصادى أتاح لها زيادة استثماراتها في مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الصناعية، مما استدعى جذب المهنيين والفنيين وأعداد أخرى من العمالة غير المحترفة للعمل في هذه المشروعات، ومنحهم رواتب مجزية.

٣- استيلاء العسكريين على الحكم، حيث منيت دول الأرجنتين وشيلى وأوروجواى في عقد السبعينيات من القرن العشرين بأزمات سياسية واقتصادية أدت إلى استيلاء العسكريين على الحكم، وتبنيهم لسياسات توجيه الاقتصاد لخدمة المؤسسة العسكرية

وتوزيع عوائد التنمية على النخبة العسكرية وحرمان غالبية المواطنين منها، مما دفعهم إلى الهجرة إلى دول مجاورة.

٤- تطبيق عدد من دول المنطقة لبرامج الإصلاح الاقتصادى، التي ارتكزت على تخلى الدولة عن إدارة المشروعات والصناعات وبيعها للمستثمرين ورجال الأعمال، الذين اتجهوا إلى التخلص من آلاف العمال والفنيين، وتوقف الدولة عن القيام بمشروعات أو صناعات جديدة لامتصاص فائض العمالة لديها.

ثانياً: محددات الهجرة غير الشرعية إقليميا

نشأت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بعد الحرب العالمية الثانية مع تطور سيادة الدول على أراضيها البرية والبحرية، وقد نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة ومعدلات الفقر المرتفعة، وتتم هذه الهجرة بطريقة غير قانونية، كما أن لظاهرة الهجرة غير الشرعية تأثيرا سلبيا على مستوى الفرد والجماعة، إذ أن المهاجر يحاول انتزاع نفسه من بيئته الاجتماعية والثقافية التي نشأ فيها ليزرع نفسه في بيئة جديدة غير مألوفة؛ فينشأ صراع في داخله ويكون حل هذا الصراع في تخلي المهاجر عن تراثه الثقافي الأصلي جزئيا أو كليا واندماجه في المجتمع الجديد. ويشكل المهاجرون غير الشرعيين عبئا على اقتصاد دولة المقصد من خلال انخفاض مستوى كفاءة اليد العاملة ومنافسة اليد العاملة النظامية، وارتفاع تحويلات النقد، وتزايد جرائم غسيل الأموال. ونتيجة لتواجد المهاجرين غير الشرعيين في دولة المقصد "تنشأ الأحياء العشوائية وما يصاحبها من تدني صحة البيئة وانتشار الأمراض الاجتماعية، وغيرها لتظهر قيم وثقافات جديدة موازية مما يسبب في ظهور المشكلات الاجتماعية والنفسية.

ثالثاً: المحددات الداخلية للهجرة غير الشرعية

يعيش حوالى ٢٨١ مليون شخص حالياً، أي ٣.٦ بالمئة من سكان العالم تقريباً، خارج بلدهم الأصلي، والذين تتميز هجرة العديد منهم بدرجات مختلفة من الاضطرار. وفي حين أن الهجرة تشكل تجربة إيجابية وتمكينية للعديد من الأفراد، من الواضح بشكل متزايد أن غياب إدارة للهجرة قائمة على حقوق الإنسان على

المستويين العالمي والوطني يؤدي إلى انتهاك على نحو متكرر لحقوق المهاجرين العابرين على الحدود الدولية، وفي البلدان التي يهاجرون إليها.

رابعاً: الهجرة إلى الاقتصادات المتقدمة يمكن أن ترفع معدلات النمو:

ان الهجرة محورا لسِجال سياسي مكثف في السنوات الأخيرة. وفي حين أن معظم الناس لديهم تصورات إيجابية تجاه المهاجرين، فإن هناك بعض التصورات الخاطئة وبواعث القلق ذات الصلة، ومنها اعتقاد البعض بأن المهاجرين عبء على الاقتصاد. ولكن الجائحة أدت إلى توقف مفاجئ في تدفق المهاجرين. وفي حين أن الإغلاق العام عارض مؤقت، فإن الجائحة قد تعزز الشعور العام بالتحفظ والتشكك في صواب الانفتاح ولها آثار أطول أجلا على مدى رغبة البلدان في استقبال المهاجرين. ويمكن أن يؤدي تراجُع الهجرة وارتفاع البطالة في الاقتصادات المُستَقْبِلة إلى الإضرار بالبلدان المُرسِلة، ولا سيما الفقيرة منها، التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التحويلات التي يرسلها العمال المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية.

- **عوامل الدفع والجذب:** تنطوي الهجرة لبلد آخر على تكاليف باهظة، مما يفسر اقتصار الهجرة على نسبة ضئيلة من السكان، والحواجز الجغرافية واللغوية جزء من هذه التكاليف، وهي تفسر مجتمعةً نسبة كبيرة من التباين في تدفقات الهجرة. وأحد الأسباب الأساسية للهجرة هو فرق الدخل بين البلدان الأصلية وبلدان المقصد. فالبلدان الأغنى تجذب عددا أكبر من المهاجرين، وخاصة من البلدان التي يشكل فيها الشباب نسبة أعلى من السكان. أما البلدان ذات المستويات الأقل من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل، فتشهد خروج أعداد أكبر من المهاجرين، ولكن هذه الأعداد لا تشمل السكان شديدي الفقر.

- **الأثر الاقتصادي:** أن المهاجرين في الاقتصادات المتقدمة يرفعون الناتج والإنتاجية على المديين القصير والمتوسط. وعلى وجه التحديد، نوضح أن زيادة قدوم اللاجئين بنسبة نقطة مئوية واحدة مقارنةً بالعمالة الكلية يرفع الناتج بنحو ١% مع حلول السنة الخامسة من هجرتهم. ويرجع هذا إلى أن العمالة الأصلية والمهاجرة يقدمون لسوق العمل مجموعة متنوعة من المهارات يكمل بعضها البعض وتؤدي إلى رفع الإنتاجية.

كذلك تشير عمليات المحاكاة التي أجريناها إلى أن متوسط دخل السكان الأصليين يستفيد من زيادة الإنتاجية التي يحققها المهاجرون، حتى وإن كانت زيادة متواضعة.

غير أن أثر الإنتاجية الإيجابي لا يكون ظاهرا في حالة اللاجئين المهاجرين إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويعكس هذا ما يواجه هؤلاء المهاجرين من مصاعب في الاندماج داخل أسواق العمل المحلية.

- **تعظيم المكاسب:** تجلب الهجرة مكاسب كبيرة للبلدان المستقبِلة وتتيح للمهاجرين فرصة لحياة أفضل. غير أنها قد تخلق أيضا تحديات في توزيع الدخل، حيث يمكن أن تقع أضرار اقتصادية على العاملين في البلدان المستقبِلة في قطاعات سوقية معينة، على الأقل مؤقتا. ولذلك ينبغي استخدام سياسات المالية العامة وسوق العمل لدعم الدخل وتقديم التدريب التحويلي للسكان الأصليين الذين يواجهون مصاعب في سوق العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السياسات النشطة لسوق العمل والهجرة الوافدة التي تستهدف إدماج المهاجرين، كالتدريب على اللغة وتيسير اعتماد المسميات المهنية، يمكن أن تُحَسِّن نتائج الهجرة في البلدان المستقبِلة. وأخيرا، ينبغي تنسيق السياسات على المستوى الدولي لمعالجة التحديات التي تشكلها هجرة اللاجئين. ويتضمن هذا اقتسام تكاليف استضافة اللاجئين ودعم إدماجهم في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

المبحث الثانى: معالجة المنظمات الدولية والاقليمية لظاهرة الهجرة غير الشرعية:

يمكن شرح قضية الهجرة الغير شرعية وما تشكله من خطر على أسرة المهاجر والمجتمع بأكمله من خلال تفعيل لجان حقوق الإنسان التابعة لتلك المنظمات وتأهيل العاملين بها من خلال الدورات التدريبية وورش العمل، وتمكين المنظمة من إبرام تعاقدات مع القطاعات الإعلامية وبخاصة قطاع الإعلام الأمني، لكسب ثقة الناس لسرعة التعامل مع قضاياهم، وتشجيعهم على تقديم البلاغات في حالة وقوع أحد أفراد الأسرة فريسة لسماسرة الهجرة غير الشرعية، ووضع برامج الثقافة والوعي الأمني ضمن المواد التدريبية التي تنفذها المنظمة، وتقديم الأدلة الإرشادية للترويج بأهم الخدمات التي تقدمها المنظمة، وأخيراً تقديم الاستشارات القانونية للمتضررين أو الضحايا. وإجراء المنظمات بروتوكولات تعاون مع المعاهد والمؤسسات الأمنية

المحلية والعالمية نظرا لخطورة القضية، وتبنى المنظمات قضايا العملاء أمام الجهات الأمنية والقضائية لضمان حصولهم علي حقوقهم ، وتمكين المنظمة من المشاركة في المشروعات البحثية مع المنظمات الأخرى، وعمل لجان للبحث والدراسة في حالة عدم امتلاك المنظمات لها.

أولاً: الجهود الوطنية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

كانت مصر واحدة من أوائل الدول التي أدركت خطورة هذه المشكلة متعددة الأوجه وما تخلفه من تداعيات، وضرورة التعامل معها بمزيد من الاهتمام. فالحكومة تتحمل التزاماتها في هذا الصدد، كما أن تصاعد موجة الهجرة غير الشرعية لن تزيدنا إلا تصميماً على اتخاذ جميع التدابير الوقائية على كافة المستويات لوقف الخسائر في الأرواح من المواطنين المصريين والأفارقة الذين يتم استغلالهم من قبل المهربين، ويقع في القلب من هذا الالتزام اعتقاد صلب بضرورة اعتماد نهج شامل لمعالجة هذه المشكلة في جوهرها. وتحقيقا لهذه الغاية، كان من الضروري إنشاء كيان مصري جديد لتحديد سياسة الدولة في مواجهة التحديات المتزايدة الناجمة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، حيث أصدر رئيس مجلس الوزراء في مارس عام ٢٠١٤، قراراً بإنشاء اللجنة المصرية الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية (NCCPIM)، ككيان مشترك يضم ١٩تسعة عشر من الوزارات والهيئات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، ويتمتع هذا الكيان بإطار مؤسسي وولاية واضحة لتنسيق الجهود الوطنية، ووضع الأسس القانونية والعملياتية التي سوف ترتكز عليها هذه الجهود. وعملت اللجنة التنسيقية علي وضع قانون شامل يفتح آفاقا جديدة للتعامل مع هذه الظاهرة، يحمل اسم قانون "مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين" وتمت صياغة هذا القانون بالتعاون مع كافة الأطراف الوطنية المعنية ووفقا لالتزامات مصر الدولية، وعلي رأسها بروتوكول باليرمو واتفاقية حقوق الطفل، وبما يتفق مع مبادئ وقواعد حقوق الإنسان المعترف بها دوليا. وقد تم تقديم مشروع القانون للحوار المجتمعي ليوافق عليه مجلس الوزراء المصري في نوفمبر عام ٢٠١٥، كما تم اعتماده مؤخرا من حيث المبدأ من قبل البرلمان ليشكل، جنباً إلى جنب مع قانون

مكافحة الاتجار بالبشر الصادر في عام ٢٠١٠، حجر الأساس القانوني لاستجابتنا الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وسيعد هذا القانون بمثابة نموذج رائد يمكن تكراره في بلدان الشرق الأوسط الأخرى.

ثانياً: البعد الاقتصادي والاجتماعي: قد يرى البعض عدم وجود سبب رئيسي واحد لمشكلة الهجرة، فهناك دوافع معقدة ومتشابكة لهذه الظاهرة، غير أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية تظل هي العوامل الرئيسية التي تحظى بالتأثير الأكبر على الهجرة غير الشرعية. ومن الجدير بالذكر أن تزايد حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية مؤخرا، إنما يأتي على خلفية الوضع السياسي والأمني المضطرب في الشرق الأوسط، حيث تتعرض المنطقة لضغط متزايد يولد مشاكل ديموغرافية، ليس لأوروبا فحسب ولكن لدول جنوب المتوسط كذلك. وتعتبر مصر واحدة من هذه الدول التي تتحمل عبئا ماليا نتيجة استضافتها الكريمة لملايين اللاجئين والمهاجرين..

ثالثاً: التعاون الإقليمي والدولي: قد لا يكون الدعم الدولي كافيا للمساعدة في تخفيف العبء الذى تتحمله العديد من الدول في استضافة الإعداد المتزايدة من المهاجرين. ونحن على استعداد لتعزيز مشاركتنا مع الجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية لتعبئة موارد إضافية للمشاريع التنموية ذات التأثير الفوري على الشباب الأكثر عرضة للهجرة غير الشرعية في مصر وغيرها من الدول. وتضع اللجنة التنسيقية أولوية قصوى لتعزيز التعاون الإقليمي، لا سيما مع جيراننا الأفارقة. وتعمل اللجنة بشكل وثيق مع وزارة الخارجية المصرية على توفير برامج تدريبية وأخري لبناء القدرات للدبلوماسيين والمسئولين الأفارقة في مجال تحقيق العدالة. ونعتقد أن اللجنة التنسيقية هي بمثابة نموذج مؤسسي يمكن تكراره في جميع أنحاء القارة، ونحن مستعدون أن نتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في هذا الصدد. إن مصر أيضا طرف رئيسي في إطار "عملية الخرطوم" بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والذي يهدف إلى إقامة حوار متواصل بشأن الهجرة غير الشرعية.

أن من يتصور أن الإجراءات الأمنية قد تكفي وحدها لمواجهة التحديات الهيكلية المرتبطة بظاهرة الهجرة غير الشرعية لهو واهم، فالمسألة أعقد بكثير من مجرد

ضبط الحدود، كما أن تزايد النزعة الحمائية السائدة ببعض الدول الغربية لن يحل المشكلة، بل أن تبني إجراءات صارمة لن يؤدي إلا لمزيد من الصعوبات والتحديات. فإذا أردنا اجتثاث هذه الظاهرة، فلزاماً علينا أن نتحمل المسئولية والعمل معا من أجل إقامة شراكة جماعية وصلبة تطرح حلولا مستديمة لهذه المشكلة مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لهذه المسألة.

رابعاً: سياسات دول الجنوب تجاه الهجرة غير الشرعية (الجزائر، تونس، أنموذجا)

السياسة الوطنية الجزائرية: نتيجة للموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر، والذي يتوسط دول المغرب العربي وتميزه بحدوده الشاسعة مع دول الساحل والصحراء كالنيجر ومالي، هذه الوضعية شكلت نقطة عبور ووجهة لأفواج من الأفارقة وأصبحت تحتضن أعدادا من المهاجرين يتسللون عبر الحدود مستعملين طرقا ووسائل متعددة.

خامساً: الإجراءات القانونية: إلى وقت قريب جدا لم يكن هناك تشريع يعالج الهجرة غير القانونية في الجزائر التي تنامت فيها بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وأصبحت دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين بعدما كانت دولة عبور، حيث اقتصرت وسائل المكافحة على حملات التوعية الإعلامية وخطب الأئمة في المساجد، وفي جو استياء كبير من طرف النواب في البرلمان الجزائري ومنظمات أخرى. إلى غاية صدور قانون ٢٠٠٩ الذي جرم فيه المشرع الجزائري الهجرة غير الشرعية تحت عنوان "الجرائم المرتكبة ضد القوانين المتعلقة بمغادرة التراب الوطني (قانون رقم ٠٩- ١ المؤرخ في ٢٥ فبراير ٢٠٠٩) بنص المادة ١٧٥، وهنا جرم المشرع الجزائري المغادرة غير الشرعية للتراب الوطني أيا كانت الطريقة المستعملة في ذلك البر والبحر أو الجو، وأيا كانت الوسيلة الاحتيالية المستعملة في ذلك من تزوير الوثائق الرسمية، أو عدم القيام بالإجراءات التي توجهها القوانين والأنظمة مع عقوبة الحبس للشهرين إلى ستة أشهر (٦) بغرامة مالية قدرها ٢٠.٠٠٠ إلى ٦٠.٠٠٠دج.

كما نص هذا القانون على تجريم تهريب المهاجرين في مواده ٣٠٣ مكرره إلى غاية ٣٠٣ مكرر ٤١، حيث قدم تعريفا لتهريب المهاجرين، مفاده:" أنه القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني للشخص، أو عدة أشخاص من أجل

الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى". ونص على عقوبة تهريب المهاجرين والتي قدرها بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة مالية تقدر بين ٣٠٠.٠٠٠ دج إلى ٥٠٠.٠٠٠ دج، وجعل هذه العقوبة خاضعة لظروف التشديد إذا كان بين الأشخاص المهربين قاصر أو تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له، أو معاملتهم معاملة لا إنسانية أو مهينة وذلك بعقوبة ٥ سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة مالية من ٥٠٠٠.٠٠٠ دج إلى ١.٠٠٠.٠٠٠دج.

سادساً: الإجراءات الأمنية: في إطار التحكم في الهجرة غير الشرعية شرعت الجزائر في تطبيق مضمون مخطط المراقبة، والإتقان، حيث نقرر تسخير كل الوسائل والمعدات الكفيلة بالتصدي لهذه الظاهرة، علي غرار تكثيف دوريات المراقبة، ومسح الشريط الساحلي، ومضاعفة عدد الوحدات والاستعانة بالمروحيات وطائرات الاستطلاع بهدف تحديد أماكن الحراقة، في أوقات قياسية، وهنا أعلنت مصادر الدائرة الجهوية الثانية لحرس الحدود على عدة مشاريع لتعزيز المراقبة على الشريط الحدودي الغربي من وضع نظام للمراقبة الالكترونية مزودا بالكاميرات على طول الحدود، وإنشاء قواعد جوية خاصة بفرق حرس الحدود تكون مدعمة بطائرات مروحية جديدة. وهنا تستعين الجزائر بجملة المصالح الأمنية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

سابعاً: سياسة التعاون الدولي: وهنا عملت الجزائر علي إستراتيجية تتماشي و طبيعة ظاهرة الهجرة غير الشرعية كونها عابرة للحدود وهذا بالتعاون مع عدة أطراف وعلي رأسها دول الاتحاد الأوروبي، ومن أهم هذه المبادرات كمبادرة الأوروبية 5+5 والتي جاءت لاحتواء ومحاصرة مجموعة التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط وتشمل فرنسا إيطاليا وإسبانيا والبرتغال ومالطا وكذا خمسة دول من الضفة الجنوبية وهي الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا. إذ كان الهدف منها حسب قمة ٢٠٠٣ إيجاد مقاربة مشتركة وشاملة لمعالجة المشكلة من خلال تعاون حقيقي في مسائل الهجرة غير الشرعية ومسائل الأمن المختلفة، إذ ركزت هذه القمة على ضرورة محاربة الهجرة غير الشرعية، ومحاولة الاتفاق على

عمل جماعي يضم أيضا الدول الإفريقية التي تنتسب إليها تلك الظاهرة، وبالتالي فالعمل مع هذه الدول هو ضرورة محتمة وذلك من خلال إرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم شريطة موافقة دول العبور، كما يقترح المشروع أيضا على الدول المصدرة معاقبة الأشخاص الذين انخرطوا في جريمة الهجرة غير الشرعية بالسجن لمدة تتراوح بين ٣ اشهر إلى ٢٠ عاما وبغرامات مالية، ومن أجل إيجاد حلول عقدت عدة اجتماعات من بينها اجتماع طرابلس ٢٠١٠ وقمة مالطا ٢٠١٠

ثامناً: السياسة الوطنية التونسية: تتميز تونس بامتداد لسواحلها البحرية على مسافة هامة من مساحتها وهي بهذه الميزة تطل على أغلب بلدان البحر الأبيض المتوسط، وعلى الرغم من أن هذا المعطى إيجابي إلا أنه جعل منها مصدرا لارتكاب عملية الهجرة غير الشرعية. لتلتحق بركب الدول التي تمسها الهجرة غير الشرعية فأصبحت منفذا مفضلا للذين ينشطون عادة باتجاه ايطاليا وبالضبط إلى صقلية ولمبيدوزا نظرا لقربها من اليابسة التونسية. تجد تونس نفسها في آن واحد كدولة مستقبلة لا فقط للمهاجرين من دول المغرب العربي بل أيضا من دول جنوب الصحراء في إفريقيا، وبهذا تحولت إلى دولة مصدر وعبور. هذا ما استلزم منها تحديد سياسة لتنظيم هذه الظاهرة الجديدة، والتي هي مستوفاة من أعمال (تشريعات) وزارة العمل والمؤسسات المتخصصة وكذا وزارة الداخلية.

المبحث الثالث: معالجة الدول لظاهرة الهجرة غير الشرعية:

كانت قضية الهجرة من المجالات التي تخص كل دولة أوروبية على حدة وجزء من سيادتها، إلا أنه مع دخول اتفاقية ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي حيز التطبيق أصبحت الهجرة أيضًا من اختصاص النظام الجماعي الأوروبي بتعزيز الإطار التعاوني والعمل المشترك. ويمكن معرفة ملامح ترتيبات وإجراءات دول الاتحاد الأوروبي كما يلي:

١ـ **عقد الاتفاقيات المنظمة للهجرة:** عقدت دول الاتحاد الأوروبي عدة اتفاقيات فيما بينها لتنظيم الهجرة ومن أهمها:

- اتفاقية شنجن (Schengen): دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٥ من قبل دول البينيلوكس (هولندا، بلجيكا ولكسمبورج) وفرنسا وألمانيا، ثم اتسعت لتضم ٢٦

دولة أوروبية ألغت جواز السفر وضوابط الهجرة على الحدود المشتركة الداخلية بينهما مع وجود سياسة تأشيرات مشتركة. كانت الاتفاقية بمثابة المرتكز الثاني في المشروع الأوروبي الحالم بتحقيق الوحدة الكاملة حيث تم فيها الاتفاق على ترتيبات وسياسات أمنية مشتركة وعلى إزالة الحدود بينها بشكل تدريجي، يكمن الهدف الأساسي لهذه الاتفاقية في تسهيل هذه الدول للمواطنين حرية التنقل للبضائع والخدمات داخل رقعة الحدود الداخلية لفضاء شنجن. وجدير بالذكر أن في عام ٢٠١٥ قامت بعض الدول الأوروبية منها ألمانيا والنمسا وسلوفاكيا بفرض رقابة على الحدود في مواجهة تدفق المهاجرين، وتعليق العمل باتفاقية "شنجن" لحرية التنقل في أوروبا.

- ميثاق الهجرة الأوروبي ٢٠٠٨: يتضمن الميثاق الأوروبي بشأن الهجرة مبادئ توجيهية من خلال قوانين غير إلزامية للتحكم في الهجرة القانونية ومحاربة الهجرة غير الشرعية من خلال القواعد الواردة في الميثاق، فقد نص على أن المهاجرين الذين يقاومون الترحيل يمكن احتجازهم لتفرة طويلة تصل إلى ١٨ شهرًا ومنعهم من الدخول من جديد إلى دول الاتحاد الأوروبي لمدة خمس سنوات لاحقة.
- اتفاقية دبلن: أعلنت دول الاتحاد الأوروبي أنه منذ تاريخ ١٥ مارس ٢٠١٧، سيتم إعادة تفعيل اتفاقية دبلن بشكل كامل دون أي استثناء، وتهدف الاتفاقية إلى تحديد البلد العضو في الاتحاد الأوروبي الذي دخل منه المهاجر فضلا عن الحيلولة دون تقديمه طلبات لجوء إلى أكثر من بلد أوروبي، ومنع تنقله باستمرار من بلد إلى آخر، وذلك من خلال إدراك بصمات طالب اللجوء في بنك للمعلومات لتحديد إذا ما كان تقدم بطلب لجوء في دولة أوروبية أخرى، تضمن تلك الاتفاقية بقاء طالبي اللجوء في مكانهم إلى أن تتوصل الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي لاتفاقية حول آلية توزيع طالبي اللجوء بين تلك الدول، وسيتم إعادة أي شخص إلى الدولة الأولى التي لديه فيها بصمات حتى ولو كانت اليونان.

٢- **إعادة صياغة سياسة الجوار**: أطلقت المفوضية الأوروبية في ٢٤ مايو ٢٠١١، حوارا حول الهجرة والتنقل والأمن مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط

ويرتكز على عدة عناصر هي الدعم المالي للدول الشريكة، وفتح الأسواق أمام منتجاتها وجعل هذه المنتجات تنافسية بمواصفات السوق الداخلية الأوروبية، وتنقل الأشخاص وتقنين حركات الهجرة واللجوء والعمال

٣- **عقد المؤتمرات المشتركة مع دول المتوسط**: عقدت العديد من المؤتمرات واللقاءات التي ضمت الدول الأوروبية، والدول المتوسطية في الشمال والجنوب لبحث قضية الهجرة غير الشرعية مثل مؤتمر الرباط في عام ٢٠٠٦ وأقر الربط بين المساعدات والتنمية، ومكافحة الهجرة غير المشروعة بتعزيز الرقابة عند الحدود، واتفاقيات إعادة المهاجرين، ومؤتمر باريس ٢٠٠٨ الذي أكد على تنظيم تدفق موجات الهجرة على ضوء الحاجة إلى الأيدي العاملة في دول الاتحاد الأوروبي، والمؤتمر البرلماني الإفريقي بالرباط ٢٠٠٨ وحاول أن يضع إطارا قانونيا لقضية الهجرة، على الرغم من التوصيات التي صدرت فإنها سياسات مكافحة الهجرة التي انتهجتها أوروبا ركزت على المنظور الأمني وإقامة مراكز احتجاز، والترحيل القسري، وتشديد مراقبة الحدود

٤- **إنشاء مؤسسات مكافحة الهجرة غير الشرعية: وفي مقدمة تلك المؤسسات ما يلي**:

- الشرطة الأوروبية (اليوروبول) (EUROPOL) أنشئت بموجب معاهدة ماستريخت وهي منظمة مسؤولة عن تنسيق التحركات، ودعم فرق البحث المشتركة وتبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الأوروبية في مختلف المجالات التي تهدد الأمن الأوروبي، حيث يتعين على كل دولة عضو أن تعين وحدة وطنية للاتصال بين سلطاتها المتخصصة واليوروبول.
- أصدر المجلس الأوروبي قرارا بتشكيلها وبدأت العمل في ٢٠٠٥ مهمتها حراسة الحدود لا سيما ساحل البحر المتوسط وتطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية من خلال تنسيق عمليات مشتركة للدول الأعضاء. وتمتلك الوكالة العديد من الأدوات مثل الطائرات المروحية والطائرات الصغيرة والبواخر ومجموعة من الشاحنات المجهزة بمعدات لمكافحة الهجرة غير الشرعية كالرادارات المتحركة والكاميرات الحرارية وأجهزة الترصد وكشف دقات القلب عن بعد.

- الكلية الأوروبية للشرطة (CEPOL): هي جهاز يتبع الاتحاد الأوروبي تم تأسيسها عام ٢٠٠٥م، تجمع هذه الوكالة كبار مسؤولي أجهزة الشرطة في أوروبا، وهي لا تتمتع بصلاحية التدخل الميداني المباشر في مجال تهريب المهاجرين إلا أنها تقدم إسهاما فعالا من خلال شبكة تعليمية إلكترونية تقدم المعلومات لأجهزة مراقبة الحدود
- قوات الأوروفوس: (Euro Force) تتكون القوات الأوروبية الخاصة من قوات برية (Euro Force) وأخرى بحرية (Euro Mar Force) وهي قوة خاصة يمكنها التدخل برا وبحرا لاعتبارات أمنية تقررها القيادة العامة لها وتتكون قيادتها من قادة القوات البرية والبحرية في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال. وتتحدد في حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا.

٥- الدعم المالي للأعضاء: زاد الاتحاد الأوروبي من الدعم المالي لأعضائه وتحديدا للدول التي تواجه تدفقات مرتفعة من المهاجرين غير الشرعيين مثل اليونان وإيطاليا من خلال صندوق الهجرة والإدماج، وصندوق الأمن الداخلي. بالفعل تم تخصيص مبلغ ١٩٨ مليون يورو للمنظمات اليونانية والمشاريع المنفذة، بالتشاور الوثيق مع السلطات اليونانية.

٦- الإجراءات الخاصة بكل دولة أوروبية: إلى جانب السياسات المشتركة تقوم كل دولة أوروبية منفردة بعدة إجراءات مثل الترحيل للمهاجرين غير الشرعيين، وإنشاء مراكز احتجاز خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم القبض عليهم قبالة السواحل الأوروبية بما فيهم الأطفال غير المصحوبين ويتم احتجازهم لحين ترحيلهم لبلدانهم. وتنتقد بعض المنظمات الحقوقية المعاملة غير اللائقة في حق المحتجزين وفق شهادة الصليب الأحمر ومفوضية شؤون اللاجئين

النتائج:

١- أن السبب وراء فتح الباب على مصراعيه للهجرة هو الهروب من ويلات الحروب والمنازعات السياسية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

٢- أن أسباب الهجرة تعود إلى تفشي البطالة والركود الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي والاضطراب الاجتماعي والحروب الأهلية.

٣- ضعف إسهامات الدول المتقدمة والمتضررة في تنمية موارد الدول المصدرة للمهاجرين.
٤- إن اعتماد الحلول الأمنية لم ولن يجدي نفعًا، بل يزيد من تردي الأوضاع اللاإنسانية للمهاجر غير الشرعي بسبب الحجز والتوقيف في المعتقلات، والمعاملة السيئة التي يتعرض لها.
٥- إن الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية قديمة، وتستلزم تعاونا دوليا لمكافحتها ومنعها في إطار جماعي بين الأطراف ذات العلاقة.

التوصيات:

١- ضرورة الضغط على الدول المتقدمة (دول المقصد) باعتبارهم دول متضررة بالتعاون مع الدول المصدرة لأفواج الهجرة من خلال المشاركة في تنفيذ مشاريع اقتصادية وزراعية في الدول المصدرة للمهاجرين والعمل على وإعادة تأهيل المهاجرين غير الشرعيين ومساعدتهم وحثهم على إقامة مشاريع اقتصادية وإنتاجية صغيرة في بلدانهم.
٢- الدعوة إلى عقد المزيد من المؤتمرات الدولية وورش العمل والرفع من مستوى التنسيق والتشاور بين الدول ذات العلاقة لوضع استراتيجية واضحة تتبنى الحلول الناجحة وآليات تنفيذها.
٣- ضرورة دعم المؤسسات العاملة في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وإنشاء قاعدة بيانات دقيقة حول المهاجرين.
٤- دعم وسائل وآليات مراقبة الحدود البرية والبحرية للدول المعنية ورفع كفاءة الكوادر والموظفين العاملين في مجال مكافحة الهجرة وتدريبهم على الوسائل الحديثة المخصصة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
٥- تعاون المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية مع الدول، وفيما بين هذه الدول من أجل ملاحقة القائمين على تجارة الأشخاص وتهريبهم.
٦- وضع السياسات والبرامج المتعلقة بمنع الهجرة السرية ومنع الاتجار بالبشر والعمل على نشر الوعي المجتمعي والتثقيف بأبعاد وخطورة الجريمتين.

المراجع:

١) https://www.iom.int/ منظمة الهجرة الدولية
٢) The EU in 2016 General Report, 5 January 2018, p66 على الموقع http://publications.europa.eu/webpub/com/general-report-016/en/#chapter0
٣) الاتحاد الأوروبي يعيد صياغة سياسة الجوار، ٢٦/ ٥/ ٢٠١١، على الموقع: http://almilafalarabi.over-blog.com/article-74731951.html
٤) اتفاقية دبلن ما زالت تثير الكثير من الجدل داخل الاتحاد الأوروبي، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ٢٠١٧/٩/٧، على الموقع: http://www.europarabct.com.
٥) اتفاقية شنغن تعليق حرية التنقل في أوروبا في انتظار قرار حول اللاجئين، ١٤ سبتمبر ٢٠١٥. على الموقع http://www.france24.com/ar/20150914
٦) أحمد علي حجازي، دوافع الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على منظومة القيم: دراسة ميدانية على عينة من شباب المجتمع المصري، بحث منشور بمجلة حوليات آداب عين شمس، مج ٤٥، ٢٠١٧م، ص ١٣٠
٧) أنور عطية العدل، السكان والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ٧٤
٨) أوروبا منقسمة حول استضافة اللاجئين، ٢٧/ ١٢/ ٢٠١٧م، على الموقع: http://dalil.org/D8%
٩) أيمن زهري، دفتر أحوال المجتمع المصري، مطابع الولاء الحديثة، شبين الكوم، ٢٠٠٦
١٠) ت، عبد الكريم، **قانون العقوبات مدعما بقرارات المحكمة العليا**،الجزائر، دار الجزيرة للنشر والتوزيع،٢٠١٠، ص ١١١.
١١) تأشيرة الدول الأوروبية (Schengen) في الموقع (http://uksacb.org/page/schengen)
١٢) جمال عرفواوي، "دول خمسة + خمسة اتيحت حلولا للهجرة غير الشرعية "، تاريخ التصفح ٠٥-٠١-٢٠١٤/سا ١٥:١١، متوفر على:
١٣) الحرقة و هو الفعل الذي يؤدي إلى الهجرة السرية و أصل الكلمة من اللهجة الجزائرية و هى أن المهاجر السري لما يصل للقارة الأوربية يقوم بحرق الأوراق الثبوتية من جواز سفر و ما شابه ذلك، حتى لا تتمكن سلطات الهجرة من طرده لبلد إقامته فتضطر لإطلاق سراحه، ثم تحول المهاجرون إلى حرق كل القوانين السارية و تخطي كل الصعاب مهما كانت .فالحراق

هو الشخص الذي يخرق كل الخطوات و يهجر بلده دون أن يمر بالبيروقراطيات التي تمنعه من السفر للبلد الأوروبي.

١٤) حنان كمال أبو سكين، آليات تعامل الدول الأوروبية مع الهجرة غير الشرعية، بحث منشور بالمجلة الاجتماعية القومية، مج ٥٥، ع٢، ٢٠١٨م، ص ٤٥

١٥) حنان كمال أبو سكين، آليات تعامل الدول الأوروبية مع الهجرة غير الشرعية، المجلة الاجتماعية القومية، مج ٥٥، ع٢، ٢٠١٨م، ص ٤٩

١٦) خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، سكرة، جامعة محمد خيضر، ٢٠١٤، ص ٣١

١٧) علياء شكري وآخرون، دراسات علم السكان، مطبعة العمرانية للأوفيست، مصر، ٢٠٠٦

١٨) فريجة أحمد وآخرون، الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، ع ١٢، مارس ٢٠١٥، ص ١٩٢، ١٩٣

١٩) مبارك إدريس طاهر الدغاري، مخاطر الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها، بني غازي، المجلة الليبية العالمية، ع٨، يوليو ٢٠١٦، ص ١٥

٢٠) محمد محيي الدين، علم السكان، مطبعة العمرانية للأوفست الجيزة، ط١، ٢٠٠٢م

٢١) محمد، محمد عبد الفتاح ٢٠١١: الاتجاهات النظرية المعاصرة لتنظيم المجتمع نماذج ونظريات، مهارات مهنية (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،) ص (٣٩).

٢٢) منير الرياحي، **المفهوم القانوني لجريمة الإبحار خلسة (دورة دراسية حول الإبحار خلسة)**، تونس ، المعهد الأعلى للقضاء، ٢٠٠٤، ص ص ٩-١٠.

٢٣) ميثاق لإغلاق أبواب أوروبا في وجه المهاجرين، ٨/ ٧/ ٢٠٠٨ على الموقع http://assahraa.ma/journal/2008/65593

24) national Americanism commission: astrategy to address illefal immigration in united states, 2010

25) Pino Luca Trombetta, Vers Un Islam Italien, Migration Et Citoyennete, Actes Du Colloque International Organise A La Faculte Des sciences Juridiques, Economiques ET sociales Rabat-Agdal, 25-26 Avril, 2003

26) portes, Alejandro- Walton, John: Labor, Class, and the International system, academic press, New York, 1981

27) The EU in 2016 General Report. 5 January 2018, p 73. In site: http://publications.europa.eu/webpub/comgeneral-report-2016/en/#chapter